واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا يمنعه بيت المال لانه غير وارث
والله اعلم سئل في صغار مات اسهم عنهم وعن ابيهم فلمن التصرف
في مالهم اجاب فوا تفقت كلمة الحنفية على ان التصرف في مال الصغير
للاب ثم لاب الاب ثم لوصي الاب ثم لوصي اب اب قال في البحر يقدم عن خزانة
المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي
ثم الى ابي الاب ثم لوصيه ثم من بعد من ذكر القاضي الى من نصبه القاضي
استهى وفي الاشباه للاسبيجابي التصرف في مال اليتيم مع وجود
وصيه ثم الى وصي وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبا وفي جامع
الفصولين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه
ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوص فالولاية الى اب الاب ثم الى وصيه ثم الى
وصي وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير
ابيه وجده ووصيهما التصرف في ماله استهى وكذا في كثير من الكتب المعتبرة
والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل ان ولاية
القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الاب والجد وعن وصي كل واحد
منهما وفي الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد
والوصي والقاضي والملتقط والاخ والعم للصغير وشرائهم وسائر تصرفاتهم
لهم صح باب القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت
وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجعه ان شئت اقول قلت مع الاب
وهو اولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة
في هذا الامر اعجب العجايب وهو انهم يبيعون مع الاب المحلم وصيا ويلزمون
الاب باخذ مال ابنه مراجحة ويكتبون ذلك في سجله ثم ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون سئل في وصي القاضي على اليتيم
اليشهدون او اشهد على نفسه وعلى الحويم انه لا يستحق هو وهما قبله ولا ولاية وقفا
حقا ولا استحقاقا ولا دعوى من جهة الذهب الذي كان بجهة فلان بن
ولا من اجرة عقار مقترل وريعه وقف ولا من سائر الجهات المذكورة فيما ذكر لم اجاب
والى يوم تاريخه هل ينفذ اشهاده على اليتيمين المذكورين فيما ذكر لم اجاب
لا ينفذ اشهاده على اليتيمين المذكورين شهادة كلية واراده لمال لزم لعقد
غيره باطل ولهما المدعى عليهما بذلك كل منهما على انفراده لا يمنعان عنهما اذ مال اليتيم
والوقف والغائب مستثنى من علم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله اعلم
سئل في وصي يتيم اوصى ابوه بوصيه لغيره وارث الكبير ذو رحم محرم
هل يسوغ للوصي ان ينتزعها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا نفذها

وبلغ

التصرف في مال الصغير للاب

وبلغ اليتيم فانكر الوصية والى الموصى لم يشاهد وعين وحكم بها الحاكم الشافعي
هل ينفذ حكمه ام لا اجاب نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة
اعلاه كيف وهي محرم محرر قطعا وهذا باجماع من الائمة واذا بلغ اليتيم
وانكرها والى الموصى لم يشاهد معه تعين عليها وحكم له القاضي الشافعي
بما يوافق اعتقاده في فصل الرجم ما رأيه فلا ينبغي ان ترد اذ هو خير
محض عليه المتواجد ينشد والله اعلم سئل في يتيم لم اعلم منهم
من هو عم لابيه وام ومنهم ما هو عم لاب هل يجوز لاحد منهم التصرف في
مال بغير وصاية ام لا وللحال ان هناك قاضيا يمكن رفع امر اليتيم اليه
اجاب ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان
عما لاب وام او لاب والله اعلم سئل في الوصي اذا مات بعد ان خلط مال
اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته
ام لا وهل اذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن ام لا اجاب
لا كلام في انه يضمن في المسئلة الاولى قولا واحدا وفي الثانية خلاف وقد
قال قاضيخان في الوقف ناقلا عن الناطفي ان الامانات تنقلب مضمونة
بالموت عن مجهل الا ثلاث احداها متولي الوقف الثانية السلطان
اذا خرج الى الغزو وعمموا واودع بعض العسكر عند بعض العاجزين
ومات ولم يبين عند من اودع والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم
واودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه انتهى
وذكر في التتمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت الا في ثلاثة
سابعا وذكر مسائل قاضيخان في المتولي والسلطان والثالثة احد
المتعاوضين قال الطرسوسي فحصل من كلام قاضيخان والتتمة اختلاف
في تضمين احد المتعاوضين وفي تضمين القاضي استهى ولم يذكر احد
سهما الوصي وذكره في جامع الفصولين راسما لفوائد الحيل يقول له
ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وضمن الاب بموته
مجهلا قيل لا كوصي واقول والوجه عدم ضمانهما لشلا يمتنع الناس
سهما ولا ضير فهم عنهما فعلى هذا فعلى الحاكم في المسؤول عنه ان وضع عبارة
وافهمها للمراد والله اعلم سئل في وصي انفق جميع مال اليتيم عليه
بقدر ما قرض القاضي له واذن بالانفاق فادعى شخص على الميت
بدين فاقر به هل يصح اقراره بذلك كله او هل يلزم الوصي ضمان ورفاؤه
من ماله باقراره ام لا اجاب اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي
باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله اعلم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)